الاثنين ١ /نيسان /٢٠٢٤

نائب جمهوري دعا لضرب غزة بقنبلة نووية؛ لاكروا: الولايات المتحدة وألمانيا منجم إسرائيل للأسلحة؛ وول ستريت جورنال: التعاون الاستخباراتي بين إسرائيل وأمريكا في غزة وصل إلى مستويات غير مسبوقة؛ لوموند: نواب فرنسيون لرئيسهم: لا تجعل فرنسا شريكا في جرائم حكومة إسرائيل؛ واشنطن بوست: خبراء يحذرون من إمكانية تعرض الجنود الأمريكيين في رصيف بايدن العائم قبالة غزة للهجمات! عدوان إسرائيلي استهدف نقاطاً في محيط دمشق! معاريف: استغلوا تفوقنا الاستراتيجي لإنهاء حرب الاستنزاف مع حزب الله! مصاعب تواجه الاقتصاد الإسرائيلي بسبب الحرب والمركزي يبحث عن مخرج! تقرير: الجيش الإسرائيلي سلب ونهب منازل الفلسطينيين في غزة؛ مؤرخ فرنسي يحذّر: غزة في قبضة ٣ مآزق سيتفاقم الكابوس باستمرارها! أردوغان يقر بخسارة حزبه الانتخابات المحلية ويتعهد بـ"احترام كلمة الشعب"! الاقتصاد الروسي يدخل قائمة الخمسة الأسرع نموا في مجموعة العشرين؛ هل تُقْدم مجموعة السبع على خفض جديد لسقف سعر النفط الروسي؛ صحيفة: الاقتصاد الألماني ومن ورائه الأوروبي على حافة الهاوية؛ ديلي ميل: العقوبات الغربية تدمر اقتصادات أوروبا والمستفيد الوحيد هو الاقتصاد الروسي؛ مأزق استراتيجي في أوكرانيا! الطلاق بين الولايات المتحدة والصين مستحيل..؟!!

الموضوع الرئيس: نائب جمهوري دعا لضرب غزة بقنبلة نووية...لاكروا: الولايات المتحدة وألمانيا منجم إسرائيل للأسلحة... وول ستريت جورنال: التعاون الاستخباراتي بين إسرائيل وأمريكا في غزة وصل إلى مستويات غير مسبوقة... لوموند: نواب فرنسيون لرئيسهم: لا تجعل فرنسا شريكا في جرائم حكومة إسرائيل... واشنطن بوست: خبراء يحذرون من إمكانية تعرض الجنود الأمريكيين في رصيف بايدن العائم قبالة غزة للهجمات..؟!!

قال النائب تيم والبيرغ (جمهوري من ميشيغان) **إن النزاع في غزة يجب أن ينتهي بسرعة "مثل ناغازاكي وهيروشيما".** وبحسب مقطع فيديو انتشر بسرعة على مواقع التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة، قال والبيرغ: **"لا ينبغي أن ننفق سنتًا واحدة على المساعدات الإنسانية... يجب أن يكون الأمر في غزة مثل ناغازاكي وهيروشيما. لننهي الأمر بسرعة"**. وفي وقت لاحق، حاول

والبيرغ التراجع عن تصريحاته، وزعم بأن تعليقاته بشأن غزة وهيروشيما وناغازاكي لم تكن حرفية، وقال إن الكلمات كانت مجرد استعارة، نقلت **القدس العربي**.

وأكد تقرير نشرته صحيفة **لاكروا** الفرنسية أن **الولايات المتحدة وألمانيا تعدان المصدر الرئيسي للأسلحة التي تصل إلى إسرائيل، في حين أعلنت دول أخرى وقف إرسالها أسلحة لتل أبيب بعد اندلاع الحرب على غزة. وزادت لاكروا** بأن عدة دول أخرى تزعم أنها أوقفت صادرات الأسلحة لإسرائيل، عكس فرنسا التي ترفض اتخاذ مثل هذه الخطوة. **وأوضح التقرير** أن الأرقام تشير إلى **أن ٦٨% من صادرات الأسلحة إلى إسرائيل بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٢ مصدرها الولايات المتحدة،** وفقا لبيانات من معهد الأبحاث السويدي "سيبري"؛ **وخلال الفترة نفسها، قدمت ألمانيا ٢٨% من الأسلحة لإسرائيل.**

وبالنسبة للولايات المتحدة، تمول واردات إسرائيل جزئيا من المساعدات العسكرية البالغة ٣.٣ مليارات دولار التي تقدمها واشنطن لتل أبيب سنويا، و٥٠٠ مليون دولار من مركز واشنطن للتعاون في مجال الدفاع الصاروخي. **وذكرت لاكروا** أنه بالإضافة إلى الإمداد بمقاتلات إف-٣٥، فإن المساعدات الأميركية تشمل أيضا القذائف والقنابل التي تستهلك بوتيرة متسارعة منذ اندلاع الحرب على غزة. **ونقلت عن مصدر عسكري فرنسي** قوله إن **"الإسرائيليين لديهم مخزون يكفي لمدة شهر"؛ وبالنسبة لألمانيا،** فقد سلّمت معدات بنحو ٣٥٢ مليون دولار إلى إسرائيل في ٢٠٢٣، وتضم مركبات مدرعة لنقل الجنود ومعدات حماية أخرى، وحصلت إسرائيل على جزء كبير منها بعد ٧ تشرين الأول.

وأفادت لاكروا بأن **إيطاليا كانت تحتل باستمرار المركز الثالث** بين موردي الأسلحة لإسرائيل، بفارق كبير عن الولايات المتحدة وألمانيا؛ **لكن في كانون الثاني، أعلن وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاجاني أن بلاده أوقفت جميع شحنات الأسلحة إلى إسرائيل منذ السابع من تشرين الأول؛ وأشارت كندا** إلى أنها جمدت عقد أي اتفاق جديد بخصوص الأسلحة مع إسرائيل اعتبارا من الثامن من كانون الثاني، وهو القرار الذي أعيد تأكيده في آذار خلال تصويت غير ملزم في البرلمان؛ **وأعلنت هولندا واليابان وإسبانيا وبلجيكا عن وقف كلي أو جزئي لصادرات الأسلحة إلى إسرائيل. وبحسب لاكروا، تعتبر إسرائيل عميلا ثانويا بالنسبة لفرنسا التي قامت بتقييد سياسة التصدير تجاه تل أبيب.** ففي عام ٢٠٢٢، بلغت مبيعات المعدات العسكرية نحو ٢٧ مليون دولار، أي أقل من ٠.٥% من إجمالي الصادرات الفرنسية، بحسب تقرير برلماني.

بدورها، نشرت صحيفة **وول ستريت جورنال** تقريرا أعده **وارن بي ستروبل ونانسي يوسف، أشارا فيه إلى التعاون الاستخباراتي غير المسبوق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والنقد الموجه**

لواشنطن فيما إن كانت المعلومات الاستخباراتية التي تقدمها لإسرائيل تسهم في الكارثة الإنسانية التي تتكشف في غزة وتزايد أعداد القتلى، حسب أشخاص على معرفة بالأمر. وأشارت الصحيفة في تقريرها الحصري، إلى أن القلق نابع من "مذكرة سرية" وسّعت التشارك في المعلومات الاستخباراتية بعد هجوم ٧ تشرين الأول. وينبع القلق من عدم وجود رقابة حول المعلومات المقدمة، وما يؤكد أن إسرائيل لا تستخدمها في غارات غير ضرورية لقتل المدنيين، حسب قول الأشخاص المطلعين على المذكرة.

وأضافت الصحيفة أن التشارك الاستخباراتي الأمريكي- الإسرائيلي لم يحظ باهتمام كبير مثل صفقات الأسلحة. لكنه يثير أسئلة متزايدة من مشرعين ديمقراطيين ومنظمات حقوق إنسان، وسط القلق المتزايد داخل إدارة بايدن بشأن الطريقة التي تدير فيها إسرائيل حربها على غزة بعد هجمات حماس العام الماضي. وتعكس مظاهر القلق بشأن التشارك الاستخباراتي تلك المتعلقة بتوفير الأسلحة لإسرائيل وسط تزايد القتلى في غزة، حيث ترك الرئيس بايدن الباب مفتوحا أمام إمكانية تعليق إمداد إسرائيل ببعض الأسلحة، إلا أن هذا الاحتمال لم يطرح أبدا فيما يتعلق بالتشارك الاستخباراتي، مع أن احتمالية مساهمته في زيادة أعداد الضحايا المدنيين باتت محل نقاش داخل الإدارة الأمريكية وفي الكونغرس.

وقال **النائب الديمقراطي عن كولورادو، جيسون كراو: "ما يقلقني بشأن التشارك الاستخباراتي هو التأكد أنه متناسب مع قيمنا ومصالحنا للأمن القومي". وأضاف كراو،** العضو في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، وكتب في كانون الأول إلى مديرة الاستخبارات الوطنية أفريل هينز، مطالبا بتفاصيل حول ترتيبات التشارك الاستخباراتي، **بأن قلقه نابع من "أن ما نشارك فيه الآن لا يخدم مصالحنا الوطنية". وقال كراو إنه التقى بشكل منفصل مع رموز عسكرية إسرائيلية بارزة ومسؤولي استخبارات أمريكيين، وقال إنه لاحظ "تناقضاً" في رواية الطرفين عن الحصيلة بين المدنيين.** وتتم المشاركة في المعلومات الاستخباراتية بناء على مذكرة سرية أصدرها البيت الأبيض بعد فترة قصيرة من هجمات حماس وتم تعديلها بعد عدة أيام، حسب **قول مسؤولين أمريكيين. كما وسّعت الولايات المتحدة من نشاطاتها الاستخباراتية وجمع المعلومات في غزة، بعد اعتماد لسنوات على المعلومات الاستخباراتية التي جمعتها إسرائيل عن القطاع.**

وفي بداية الحرب، وضع مجتمع الاستخبارات الأمريكي مبادئ توجيهية بشأن التشارك في المعلومات مع الإسرائيليين، إلا أن صناع السياسة في البيت الأبيض هم من يحددون في النهاية إن حدث خرق. وتقوم الوكالات الاستخباراتية الأمريكية بتوثيق احتمالات خروق لقوانين النزاعات من الجانين في غزة، كجزء من تقريرها الذي تعده مرتين في الأسبوع، وبعنوان: ملخص الأعمال غير

المشروعة المحتملة لأزمة غزة، حيث تحدد حوادث بعينها والتوجهات المتعلقة بالحرب، حسب قول أحد الأشخاص العارفين بالعملية.

ووصف المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، التعاون الاستخباراتي والعسكري مع أمريكا بأنه لم ير مثله خلال حياته العسكرية التي مضى عليها ٣٠ عاما. **وقال للصحافيين الثلاثاء: "نشهد مستويات غير مسبوقة من التنسيق الاستخباراتي". ويقول مسؤولون أمريكيون أو من هم على معرفة بالتعاون، إن الدعم الأمريكي لإسرائيل في مجال التجسس يركز على المساعدة في تحديد مكان اختفاء قادة حماس والعثور على الأسرى الإسرائيليين لدى الحركة ومراقبة الحدود.**

وقالوا إن الولايات المتحدة تشرك إسرائيل بالصور التي تلتقطها المسيرات الأمريكية التي تحوم فوق غزة. وقال مسؤول في الإدارة الأمريكية: "تركز مشاركتنا الاستخباراتية على جهود البحث عن الأسرى ومنع توغلات مستقبلية في إسرائيل. وهذا يشمل رصد تعبئة عسكرية أو حركة عند الحدود". وقال **مسؤولون على معرفة بالمذكرة السرية، إن إسرائيل مطالبة بعدم استخدام المعلومات الاستخباراتية في عمليات تتسبب بضحايا بين المدنيين أو دمار في البنى التحتية.** لكن إسرائيل مسؤولة عن تحديد التزامها بالمذكرة، حيث تفعل هذا شفهيا في بعض الأحيان، على حد قول مسؤولين. **ويضيفون أنه من الصعب معرفة كيف استُخدمت المعلومات الأمريكية بعد دمجها في البيانات الإسرائيلية.**

وقالت صحيفة **لوموند** إن **مجموعة من المنتخبين المدافعين عن البيئة، دعت الرئيس ماكرون إلى فرض حظر على مبيعات الأسلحة لإسرائيل واستدعاء سفير فرنسا في تل أبيب، حتى لا يجعل فرنسا شريكة في الجرائم التي ترتكبها حكومة نتنياهو التي تستعد لهجوم كبير على منطقة رفح. وأوضح المنتخبون البيئيون** - في عمود بالصحيفة- أنهم فور وقوع أحداث ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣، وصفوا تصرفات حماس على الأراضي الإسرائيلية بأنها أعمال "إرهابية همجية"، **وطالبوا باستمرار بالإفراج عن المحتجزين الإسرائيليين لديها، ودعوا إلى عدم الخلط بين اليهود بشكل عام، والفرنسيين من أتباع الديانة اليهودية بشكل خاص، وبين تصرفات الحكومة الإسرائيلية. كما أنه ومنذ أن بدأت الأعمال الانتقامية الإسرائيلية لم تتردد مجموعة المنتخبين أيضا، في وصف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تجري في غزة، مشيرة إلى أن الأمر اليوم أصبح يتعلق بتحديد مدى مطابقة ما يجري بالإبادة الجماعية.**

وذكّرت المجموعة في بيانها الموجه لماكرون، بأن محكمة العدل الدولية لاحظت وجود "خطر حقيقي ووشيك بوقوع إبادة جماعية في غزة"؛ فمن خلال الاستعداد لشن هجومها على رفح، الملاذ

الأخير لأكثر من مليون فلسطيني نازح في منطقة تبلغ مساحتها ٦٠ كيلومترا مربعا، تبدو حكومة نتنياهو دائما أقرب إلى ما يمكن أن يسميه قضاة محكمة لاهاي إبادة جماعية.

ورأى المنتخبون أن وجود الجرائم الإسرائيلية أمر لا جدال فيه بعد ٥ أشهر من الحرب، قُتل فيها أكثر من ٣٠ ألف فلسطيني، بينهم ٢٥ ألف امرأة وطفل، وتم تدمير أكثر من ٥٠% من المنازل في غزة، بحسب تحليل أجرته هيئة الإذاعة البريطانية؛ كما تم تهجير أكثر من ١.٧ مليون فلسطيني، قسرا، وفقا للأمم المتحدة، وهاجم الجيش الإسرائيلي، عمدا، الصحفيين والعاملين في المجال الطبي والمدارس ودور العبادة والمستشفيات والبنية التحتية للطاقة؛ كما أدى الحصار والقيود الشديدة على المساعدات إلى خلق كارثة إنسانية على نطاق غير مسبوق، يمكن أن تتسبب، على المدى القصير، في عشرات الآلاف من الوفيات بسبب المرض والجوع، حيث إن ٧٠% من الأسر تستهلك المياه المالحة أو الملوثة، حسب للأمم المتحدة؛

ويوجد أكثر من نصف سكان غزة في حالة طوارئ غذائية، وأكثر من ربعهم في حالة "كارثة"، وفقا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي؛ أما فيما يتعلق بنية حكومة إسرائيل التي تحدد جريمة الإبادة الجماعية؛ فتساءل بيان المجموعة هل تكفي العبارات العلنية مثل قول وزير الحرب يوآف غالانت "نحن نقاتل حيوانات بشرية ونتصرف وفقا لذلك"، وتعبير نتنياهو عن رغبته في "خفض عدد سكان غزة إلى أدنى مستوى ممكن"، لوصف نية الإبادة الجماعية التي تنطوي على خطة منظمة تهدف إلى تدمير كل شيء؟

وأوضح نواب البيئة أن هذه الحقائق تجعلهم يصفون ما تقوم به إسرائيل بأنه إبادة جماعية مستمرة، وهم لذلك يريدون تنبيه المجتمع الدولي برمته إلى ضرورة الرد على خطورة ما يقع، خاصة أن الحكومة الإسرائيلية لا تستجيب لأوامر محكمة العدل الدولية، مما يلزم فرنسا بالتحرك.

وعليه - تقول المجموعة- نكرر طلباتنا لإيمانويل ماكرون "سيدي الرئيس، لا تجعل فرنسا شريكة في الجرائم التي ترتكبها حكومة إسرائيل؛ عليك إصدار قرار فوري بفرض حظر على مبيعات الأسلحة وجميع المعدات والمكونات العسكرية التي لا تزال فرنسا تزود بها إسرائيل. استدع السفير الفرنسي واعتمد عقوبات اقتصادية وتحرك مع شركائك الأوروبيين حتى يتم تعليق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل".

ودعا البيان كذلك الرئيس للمطالبة بدخول محققين من المحكمة الجنائية الدولية إلى غزة، لتوثيق وحفظ أدلة الجرائم المرتكبة هناك، وأن يجرؤ على الاعتراف بالدولة الفلسطينية من جانب واحد، كما صوتت على ذلك الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وخلص البيان الذي وقعه عدد كبير من النواب المدافعين عن البيئة أن لدى فرنسا والاتحاد الأوروبي أدوات ملموسة لممارسة ضغط قوي على

حكومة نتنياهو، من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وفتح مفاوضات السلام، ووضع حد فوري للرعب الذي لا يوصف من هذه الإبادة الجماعية المستمرة في غزة..!!

في إطار آخر، حذر خبراء من مخاطر تعرض القوات الأمريكية التي تسهم ببناء الرصيف العائم قبالة شاطئ غزة للخطر. وقالوا إن العمليات الإنسانية قد تجعل الجنود الأمريكيين عرضة لهجمات من حماس أو غيرها من الجماعات المسلحة. وجاء في تقرير أعده **دان لاموث** ونشرته صحيفة **واشنطن بوست، أن خطة الرئيس بايدن لبناء رصيف عائم قبالة غزة، كجزء من مبادرة دولية واسعة لإطعام الجوعى الفلسطينيين، ستعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر، ذلك أنهم سيقومون ببنائه وإدارته والدفاع عنه. وهي مخاطر تحمل تداعيات كارثية للرئيس في حالة حدث خطأ. ويقول المسؤولون الأمريكيون** إن الرصيف سيزود القطاع بمليوني وجبة يوميا، حيث تستحكم المجاعة بسبب القصف الإسرائيلي المتواصل ومنع القوات الإسرائيلية تدفق المواد الغذائية والطبية والإغاثة الإنسانية من المعابر البرية. **وقالت الصحيفة** إن قرب الرصيف العائم من القتال في غزة، والغضب المتزايد في العالم العربي على الولايات المتحدة ودعمها لإسرائيل، **سيجعله هدفا للجماعات المسلحة كحماس وغيرها التي تتلقى دعما من إيران. وقال رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية ومستشار بايدن العسكري الجنرال تشارلس كيو براون جي أر،** إن سلامة الجنود هي "على رأس القائمة في أي وقت ننشر قواتنا في مكان محفوف بالخطر". **وقال إن الولايات المتحدة ستتخذ إجراءات لحماية الجنود، كما يتوقع من إسرائيل والدول الأخرى المساعدة في الأمن.**

أخبار عن سورية:

عدوان إسرائيلي استهدف نقاطاً في محيط دمشق..؟!!

أصيب مدنيان بجروح جراء عدوان إسرائيلي استهدف عدداً من النقاط في محيط دمشق، مساء أمس، حيث شن العدو الإسرائيلي عدواناً جوياً من اتجاه الجولان السوري المحتل مستهدفاً عدداً من النقاط في محيط دمشق، **نقلت سانا.**

معاريف: استغلوا تفوقنا الاستراتيجي لإنهاء حرب الاستنزاف مع حزب الله..؟!!

كتب البروفيسور أماتسيا برعم في صحيفة **معاريف الإسرائيلية، قائلاً: ما دام القتال مستمراً في غزة، حتى لو أوقفنا النار أو صعدنا القتال، فلن يوقف حزب الله حرب استنزافه ضدنا؛ إذا صعدنا بتقنين، سيصعدون بتقنين. إذا صعدنا إلى حرب كاملة، سيصعدون بما يتناسب مع ذلك. في هذه اللحظة، يفضل الطرفان الامتناع عن حرب شاملة.** مع ذلك، **لأسباب داخلية في لبنان ونتيجة لـ "مشورة" إيرانية، يلوح مؤخراً أنهم يخشون من حرب شاملة حتى أكثر منا. هذا تفوق استراتيجي**

بدأت إسرائيل مؤخراً تستغله. صحيح أن الطرفين يحافظان على إطار التفاهمات المتبادلة التي تقيد المواجهة، لكن إسرائيل هي التي تصعد بتقنين وحزب الله يرد. الهجمات الأخيرة على منشآت عسكرية لحزب الله في البقاع اللبناني وبعلبك، على مسافة أكثر من ١٠٠ كيلومتر عن الحدود، تعبير عن التصعيد الإسرائيلي. **حرب الاستنزاف قاسية لإسرائيل، لكنها تفرض علينا، لذا لا مفر غير محاولة استغلالها لصالحنا قدر الإمكان، وبالإمكان.**

هدف إسرائيل هو خلق واقع جديد في الجليل يتيح عودة السكان أو معظمهم على الأقل. إذا لم تكن إمكانية لهزيمة وسحق حزب الله في حرب شاملة، ويبدو أن مثل هذه الإمكانية ليست عملية اليوم، فالنهاية التي قد تتعايش معها إسرائيل هي تطبيق جزئي لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ من العام ٢٠٠٦، الذي يلزم حزب الله بالانسحاب إلى شمال الليطاني وتجريده من السلاح. حرب الاستنزاف تخلق لإسرائيل فرصة لفرض قسم آخر من القرار على حزب الله: الانسحاب إلى ما وراء الليطاني أو على الأقل إلى ١٥ كيلومتراً وراء مدى نار مضادات الدروع؛ ليس في هذا أمن، لكن يجب بذل كل جهد.

وتابع الكاتب: فلإسرائيل تفوق عسكري واضح على حزب الله. حتى بدون اجتياح بري، فهناك سلاح الجو والمدرعات والمدفعية وإمكانية ملاحقة مسلحي حزب الله شمالاً وتدمير كل أو معظم مواقعه حتى الليطاني فأكثر؛ هكذا ينبغي أن تنتهي حرب الاستنزاف. يجب الوصول إلى توافق مع الولايات المتحدة وفرنسا، ومع ألمانيا وبريطانيا (موافقة رئيس حكومة لبنان موجودة) **على أن يكون حزب الله ملزماً بالانسحاب إلى مسافة متفق عليها، ويستولي الجيش اللبناني وقوة اليونيفيل على المواقع على الحدود. هل يوافق حزب الله على ذلك؟ يبدو أن نعم. وإيران قد تسلم بذلك أيضاً...** علينا أن نصل إلى توافق مع القوى الغربية العظمى **بأن لإسرائيل حقاً كاملاً بالهجوم في أي وقت وعلى كل هدف لحزب الله فيه خرق للتفاهمات؛ بمعنى الإبقاء على المنطقة المتفق عليها "نظيفة" من كل وجود لحزب الله؛ لكي يعود سكان الجليل، على حكومة إسرائيل أن تعلن عن التزامين تأخذهما على عاتقها: الأول،** تعزيز دائم لقوات الجيش الإسرائيلي على الحدود؛ **ثانياً،** تدمير كل موقع ومقاتل لحزب الله ينكشف في المجال المتفق عليه في جنوب لبنان.

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

مصاعب تواجه الاقتصاد الإسرائيلي بسبب الحرب والمركزي يبحث عن مخرج..؟!!

أفادت **روسيا اليوم،** فجر اليوم الاثنين، بسماع دوي ٤ انفجارات في سماء مدينة إيلات المطلة على البحر الأحمر، وانطلاق صفارات الإنذار في المدينة وضواحيها خشية تسلل طائرات مسيرة. **وأعلنت وسائل إعلام إسرائيلية** فجر اليوم، **أن طائرة مسيرة انتحارية أصابت القاعدة العسكرية**

البحرية في مدينة إيلات جنوبي البلاد، بعد اعتراض طائرة مسيرة في سماء المدينة. وبحسب وسائل الإعلام، اندلع حريق بعد دوي صفارات الإنذار في إيلات، إثر سقوط صاروخ أو مسيرة أو صاروخ اعتراضي وهرعت فرق الإطفاء إلى المكان.

ودعا رئيس البنك المركزي الإسرائيلي، الحكومة إلى تبني سياسة مالية مسؤولة عبر كبح الإنفاق غير الدفاعي، لتعويض أي توسع إضافي في الميزانية العسكرية. ولفت تقرير البنك إلى أن ارتفاع تكلفة الجانب الأمني سيلزم الحكومة الإسرائيلية بالبحث عن مصادر دخل جديدة للحكومة، أو بمستوى الخدمات المقدمة للجمهور. ومن التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسرائيلي حسب تقرير لبنك إسرائيل: "ارتفاع عدد من يخدمون في الجيش من الاحتياط، المهجرون من منازلهم، ومنع دخول العمال الفلسطينيين". وقال أمير يارون، **محافظ بنك إسرائيل، إنه من أجل تحديد حجم ميزانية الدفاع بطريقة مدروسة، ينبغي تشكيل لجنة قريبا، بمشاركة المهام الدفاعية والمدنية، نقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية.**

تقرير: الجيش الإسرائيلي سلب ونهب منازل الفلسطينيين في غزة... مؤرخ فرنسي يحذّر: غزة في قبضة ٣ مآزق سيتفاقم الكابوس باستمرارها..؟!!

وثّق المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان شهادات جديدة حول عمليات سلب ونهب نفذها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة. وقال المرصد في تقرير له: "وثقنا عمليات سلب لأموال وممتلكات بما في ذلك مقتنيات ثمينة من الفلسطينيين ومنازلهم عند تهجيرهم قسرا منها أو لدى حرقها وتدميرها من قوات الاحتلال". وأضاف: "جيش الاحتلال يتغاضى عن، ويشجع أحيانا، سلب جنوده مقتنيات ثمينة وأموال من الفلسطينيين ومنازلهم دون مساءلتهم، إذ يتم غالبا ذلك دون توثيق رسمي". **وتابع المرصد** أن **"العديد من المنازل التي تعرضت للسلب والسرقة أحرقها الجنود أو قصفوها ودمروها في إطار نهج يقوم على الانتقام الجماعي ونزع الصفة الإنسانية والمدنية من الفلسطينيين". ودعا "لتحقيق دولي شامل ومحايد في الانتهاكات الجسيمة التي ينفذها جيش الاحتلال بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم في قطاع غزة، والتي تشكل جرائم حرب بحد ذاتها، وتلحق الدمار والأضرار الجسيمة بالمدنيين وسبل عيشهم دون مبرر أو ضرورة عسكرية"، نقلت روسيا اليوم.**

وتحت عنوان: غزة تموت بسبب مأزق ثلاثي مزمن، قال **جان بيير فيليو، الأستاذ الجامعي والمؤرخ الفرنسي،** إنه، وعلى مدار عقدين من الزمن، ظلّ سكان القطاع محاصرين في **مأزق ثلاثي؛ إسرائيلي وإنساني وفلسطيني، إلى درجة بتنا معها، اليوم، أمام كارثة إنسانية غير مسبوقة.** وأضاف جان بيير فيليو، بحسب **القدس العربي،** إن الوضع في غزة لا يطاق... بسبب المزيج المميت بين

القصف المستمر، وتفاقم المجاعة، وانتشار الأوبئة بين السكان الذين يلهثون للحصول على الهواء، **وهذه المأساة، التي تتفاقم يوماً تلو الآخر، على مرأى ومسمع من العالم أجمع، هي مع ذلك جزء من فترة طويلة من المأزق الثلاثي؛ الإسرائيلي والإنساني والفلسطيني، الذي عانى فيه ٢.٣ مليون امرأة ورجل في قطاع غزة المحاصر منذ عقدين من الزمن.**

المأزق الإسرائيلي: واعتبر جان بيير فيليو، أن المأزق الأول، أي الإسرائيلي، ينبع من القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، في أيلول ٢٠٠٥، بسحب الجيش الإسرائيلي والمستوطنين من قطاع غزة، بعد ٣٨ عاماً من الاحتلال، دون أي تشاور مع السلطة الفلسطينية، وذلك بهدف قطع الطريق أمام قيام دولة فلسطينية محتملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. **ومنذ ذلك الحين، لم تعامل إسرائيل القطاع الفلسطيني إلا من زاوية أمن الدولة العبرية،** دون أدنى اعتبار للديناميكيات السياسية أو الواقع الإنساني في غزة... **لكن الحصار المفروض على غزة، منذ حزيران عام ٢٠٠٧، عزز سيطرة حماس هناك، والتي ارتكب ذراعُها العسكري مذبحة ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣؛** وقد أدى الهجوم المستمر على غزّة إلى استعادة إسرائيل معدل الخسائر السابق، حيث قُتل ٢٤٥ من قواتها خلال خمسة أشهر من القتال، **ولكن على حساب ضربات واسعة النطاق وعشوائية تؤدي إلى تدمير قطاع غزة بدلاً من تدمير حماس.**

المأزق الإنساني: ويرى جان بيير فيليو أن المأزق الثاني (المأزق الإنساني)، ناتج عن رفض "المجتمع الدولي"، وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تقديم استجابة سياسية للتحدي الذي تمثله غزة، والذي تحول إلى مجرد مشكلة إنسانية يجب إدارتها بقدر أو بآخر من الكرم والكفاءة؛ وهكذا، فبدلاً من المطالبة برفع الحصار الإسرائيلي، وهو عمل من أعمال الحرب التي يتصف بها القانون الدولي، اقتصر المانحون الغربيون على محاولة الحد من تأثيره على السكان المحليين، وبالتالي الحكم عليهم بالعيش فقط في حالة من هشاشة المساعدة التعسفية بطبيعتها... وقد تفاقم هذا الوضع ليصل إلى النوبة الحالية، حيث من الواضح أن التركيز على المساعدات الإنسانية وحدها يحول دون وضع جدول زمني ملزم للخروج من الأزمة الحالية من الأعلى، على أساس حل الدولتين؛

المأزق الفلسطيني: ويتابع **جان بيير فيليو معتبراً أن المأزق الثالث هو فلسطيني** وينبع من رفض محمود عباس الذهاب إلى غزة، في حزيران ٢٠٠٧، بعد استيلاء حماس على السلطة. وبدلاً من تحدي إملاءات الحركة، فضّل رئيس السلطة الفلسطينية، وهو أيضاً رئيس "منظمة التحرير الفلسطينية" و"فتح"، ترك غزة لمصيرها. بل إنه عارضَ مراراً وتكراراً مقترحات لتخفيف الحصار، والتي، حسب قوله، كان من شأنها أن تصب في مصلحة حماس؛

واعتبر الأستاذ الجامعي أن خلاصة هذه المآزق الثلاثية مروعة: إسرائيل، رغم هوسها الأمني، لم تكن قادرة حتى على تجنّب حمام الدم الذي وقع في ٧ تشرين أول ٢٠٢٣؛ وقد تخلى المجتمع الدولي، رغم شعاره الإنساني، عن سكان غزة ليواجهوا معاناة جماعية ذات كثافة غير مسبوقة؛ **وأثبتت الفصائل الفلسطينية، رغم مزايداتها، أنها غير قادرة على حماية مواطنيها في غزة؛ وطالما استمر هذا المأزق الثلاثي، فإن الكابوس سوف يتفاقم في غزة: البديل الوحيد معروف جيداً، وهو فرض حل الدولتين طوعاً على القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية الفاشلتين تاريخياً. وإلا فإن الأسوأ ليس مؤكداً فحسب، بل إن أوروبا ستدفع ثمناً باهظاً**، ختم الكاتب.

أخبار ومواضيع متنوعـة:

أردوغان يقر بخسارة حزبه الانتخابات المحلية ويتعهد بـ"احترام كلمة الشعب"..؟!!

ألقى أردوغان مساء الأحد، كلمة كانت أشبه بالإقرار بخسارة الانتخابات المحلية، أمام تجمع جماهيري عند مقر حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة. وقال أردوغان إن **"الشعب التركي أوصل رسالته بوضوح إلى السياسيين.. مع الأسف لم نتمكن من الحصول على النتيجة التي نريدها بهذه الانتخابات، بعد نحو ٩ أشهر من انتخابات الرئاسة والبرلمان العام الماضي... نتائج الانتخابات تظهر خسارتنا لتقدمنا وارتفاعنا (بالنتائج)، سنقيّم النتائج بقلب مفتوح وسنجري محاسبة داخلية.. سنصحح أخطائنا ونعدل المسار. وكحكومة سنستمر بدعم رؤساء البلديات الذين فازوا بالانتخابات". وصدرت النتائج الأولية الأولى للانتخابات المحلية في تركيا الأحد، بعد أن رفع المجلس الأعلى للانتخابات في البلاد القيود المفروضة على التقارير.**

وفقا للنتائج الأولية وغير الرسمية لهيئة الإذاعة والتلفزيون التركية، يتصدر عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو السباق بنسبة ٥٠.٤٤% من الأصوات، يتبعه مرشح حزب العدالة والتنمية مراد كوروم، بحصوله على ٤٠.٨٢% من الأصوات. وأعلن أوغلو مرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض، فوزه في انتخابات رئاسة البلدية، **وقال في مؤتمر صحافي إنه تم فرز ٩٦% من أوراق الاقتراع، وهو يتقدم بفارق مليون صوت. وأضاف إمام أوغلو: "اعتبارا من هذه اللحظة، يمكننا أن نقول إن شعب إسطنبول أعطانا انتخابات بلدية إسطنبول الكبرى". وتظهر النتائج الأولية والرسمية أن حزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، حصل على عدد كبير من الأصوات ويتصدر التصويت العام بنسبة ٣٧.٣٥%، بحسب روسيا اليوم.**

ومن عناوين الشرق الأوسط: أردوغان يعتبر «نكسة» حزبه في الانتخابات البلدية «نقطة تحول»... المعارضة التركية تعلن الفوز برئاسة بلديتي أنقرة واسطنبول.

الاقتصاد الروسي يدخل قائمة الخمسة الأسرع نموا في مجموعة العشرين... هل تُقْدم مجموعة السبع على خفض جديد لسقف سعر النفط الروسي... صحيفة: الاقتصاد الألماني ومن ورائه الأوروبي على حافة الهاوية... ديلي ميل: العقوبات الغربية تدمر اقتصادات أوروبا والمستفيد الوحيد هو الاقتصاد الروسي... مأزق استراتيجي في أوكرانيا..؟!!

دخل الاقتصاد الروسي قائمة الخمسة الأسرع نموا في اقتصادات مجموعة العشرين بواقع ٣.٦% العام الماضي، معوّضا بذلك نسبة تراجعه التي بلغت ١.٢% سنة ٢٠٢٢. **وكان الاقتصاد الهندي الأكثر نموا بمعدل ارتفع من ٧.٢ إلى ٧.٣%. وحلت الصين ثانية بنسبة ٥.٢% بعد ٣% قبل عام، وإندونيسيا ثالثة حيث زاد نمو ناتجها بنسبة ٥.١% مقارنة بـ٥.٣% عام ٢٠٢٢، والولايات المتحدة رابعة إلى ٢.٥%. أما وتائر نمو الاقتصاد التركي فانخفضت من ٥.٥% إلى ٤.٥% العام الماضي. وبالإضافة إلى روسيا والصين والهند، تسارعت معدلات نمو الناتج المحلي بين دول العشرين في الولايات المتحدة إلى ٢.٥% عام ٢٠٢٣ من ١.٩% عام ٢٠٢٢، واليابان إلى ١.٩% من ١%. أما بقية دول المجموعة فسجلت تباطؤا في نمو ناتجها المحلي وبينها بريطانيا حيث انخفض النمو بواقع ٤٣ مرة إلى ٠.١% وإيطاليا ٤ مرات إلى ٠.٩% وفرنسا وكندا ٣ مرات إلى ٠.٩% و١.١% على التوالي**، نقلت **نوفوستي**.

ولفت تعليق في صحيفة **فزغلياد** الروسية، إلى أنّ **مجموعة السبع تناقش خفض سقف سعر النفط الروسي للضغط على موسكو؛ جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون موارد الطاقة جيفري بيات، للصحفيين الأجانب. وعلّق الخبير في الجامعة المالية التابعة للحكومة الروسية والصندوق الوطني لأمن الطاقة، إيغور يوشكوف، فقال:**

"يحتاج الغرب إلى عقوبات جديدة ضد روسيا. تريد الولايات المتحدة وحلفاؤها أن يظهروا أنهم يواصلون الضغط على بلدنا. لذلك، فإن أسباب المناقشات حول خفض السقف السعري للنفط الروسي تكمن في وسائل الإعلام.. في الواقع، لا يوجد أي فرق عمليًا فيما يتعلق بالسقف. فإننا جميعا نرى أن الأمر لا يسير كما يريد الغرب. مع أنه، في الوقت نفسه، يخلق بعض الصعوبات بالنسبة إلينا. ولكن حتى الخسائر البسيطة التي نتكبدها مقبولة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لذلك لم يتم إلغاء سقف السعر بعد". وأضاف يوشكوف: "من المهم لمجموعة السبع أن تسير على خيط رفيع للغاية؛ فدول المجموعة مستوردة، ومن المهم بالنسبة لها ألا تحد روسيا من صادرات النفط، وإلا سترتفع الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، من وجهة نظر رمزية، فإن التخفيض الأكبر يحمل أيضًا مخاطرة. فعندما يجري بيع الوقود بسعر أعلى من السقف بمقدار ١٠ دولارات شيء،، وشيء آخر تمامًا عندما يرتفع ٣٠ دولارًا".

وكتب الصحفي الألماني فولفغانغ مونخاو في صحيفة El País أن **الاقتصاد الألماني في حالة سيئة، ومعه وضع الاتحاد الأوروبي بأكمله.** وأضاف أن الحرب في أوكرانيا، وما تبعها من عقوبات على روسيا، **جعلت الاقتصاد الألماني يقف على حافة الهاوية. هناك قناعة متزايدة تتشكل لدى الاتحاد الأوروبي بأن المسار الذي اتخذه الاتحاد تجاه روسيا كان متهورا. وأشار إلى أن بداية التراجع في ألمانيا سببها الركود الصناعي، لكن الضرر الأكبر وقع بسبب الصراع في أوكرانيا. ويرى الكاتب أن الأزمات الألمانية دائما تتحول إلى أزمة أوروبية. ولفت إلى أن جيران ألمانيا في أوروبا الوسطى والشرقية منخرطون بدرجة كبيرة في سلاسل التوريد الألمانية.**

وأكدت صحيفة ديلي ميل البريطانية أن العقوبات الغربية لم تردع روسيا عن مواصلة عمليتها في أوكرانيا، بل وتسببت بالضرر لاقتصاد بريطانيا وأوروبا أكثر منه لاقتصاد موسكو. وأشارت الصحيفة في مقال لها، إلى أنه **بعد أكثر من عامين من إعلان الرئيس بايدن أن "الروبل سيتحول إلى أنقاض" بسبب العقوبات، يبدو الاقتصاد الروسي أكثر مرونة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل إلى ٣.٦% في عام ٢٠٢٣ ـ متجاوزا كل دول مجموعة السبع.**

وأضافت الصحيفة: "وبدلا من ذلك، فإن الجهود الغربية الرامية إلى شل المجهود الحربي الذي يبذله الكرملين من خلال تجميد الأموال، وإبعاد البنوك الروسية عن أنظمة الدفع الدولية ووقف التجارة، **لم تسفر إلا عن دفع موسكو إلى بناء علاقات أفضل مع شركاء دوليين آخرين، بما في ذلك الصين وإيران". وأكدت ديلي ميل** أن **الخبراء الآن يدقون ناقوس الخطر، محذرين من أن بريطانيا وشركاءها الأوروبيين سوف يصبحون أضعف في مواجهة أعدائهم ـ وأكثر خضوعا للولايات المتحدة ـ إذا استمر فرض هذه العقوبات بشكل متسارع.**

وقالت الدكتورة كسينيا كيركهام، المتخصصة في الحرب الاقتصادية في جامعة كينغز كوليدج في لندن، إن أوروبا "تطلق النار على نفسها" من خلال استراتيجية العقوبات الخاصة بها، وقد دفعت روسيا إلى "الهروب من آليات السيطرة الغربية" وتصبح أكثر اعتماداً على نفسها. بدوره، **قال آلان كافروني، أستاذ الشؤون الدولية في كلية هاملتون بالولايات المتحدة، إن** قرار أوروبا بقطع واردات النفط والغاز الروسية لم يسبب سوى الإضرار باقتصاداتها وملء جيوب الشركات الأمريكية - وكل ذلك بينما تستمر روسيا في تصدير المنتجات النفطية إلى الشرق دون إزعاج.

وأشارت ديلي ميل إلى أن التزام الغرب القاسي بمعاقبة روسيا بالحرب الاقتصادية ظل قائما بالفعل لمدة عقد من الزمن. وأوضحت الصحيفة أنه **سبق للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على الشركات الروسية عام ٢٠١٤ بعد ضم شبه جزيرة القرم، وهو تكتيك قالت الخارجية البريطانية إنه "يهدف إلى 'الردع والتعطيل والاحتجاج' أي ردع المزيد من العدوان الروسي،**

وتعطيل أنشطة روسيا الشائنة. وإظهار عزم الغرب"؛ لكن العملية الروسية الخاصة في أوكرانيا في شباط ٢٠٢٢ بلورت فشل العقوبات كشكل من أشكال الردع، حيث فشلت هذه التدابير بوضوح في منع موسكو من المضي قدما في تحقيق أهداف العملية.

وقالت الدكتورة كيركهام للصحيفة: **"لقد أثرت العقوبات على سلوك روسيا بشكل كبير، ولكن ليس في المسار الذي أعلنته الدول الفارضة لها"**، مضيفة **"إذا كان الهدف هو ردع روسيا، فإن العقوبات كانت لها نتائج عكسية بشكل واضح - فهي ببساطة جعلت روسيا أكثر عدوانية تجاه الغرب، وخاصة تجاه الولايات المتحدة". وتابعت الصحيفة:** "بعد اندلاع الحرب، رفض شركاء أوكرانيا الغربيون الدفاع عن كييف بقوات برية على الأرض أو طائرات في السماء. **وبدلا من ذلك، زادوا بشكل كبير من نطاق عقوباتهم الفاشلة بالفعل، سعيا إلى إضعاف آلة الحرب الروسية وإرغامهم على تغيير السلوك من خلال شل الاقتصاد وفرض عقوبات أشد صرامة على شركات الدولة الرئيسية والأفراد"؛**

لكن المتخصصة في الحرب الاقتصادية في جامعة كينغز كوليدج في لندن الدكتورة كيركهام، تعتقد أن هذه التكتيكات لم تكن لتؤدي إلا إلى تسريع الجهود الروسية الرامية إلى تقويض هيمنة الغرب في المنتديات السياسية والاقتصادية العالمية، وقالت بصراحة: **"إن عزلة روسيا مجرد أسطورة"**، مؤكدة أن **"موسكو قامت بتشكيل تحالفات قوية مع شركائها في مجموعة بريكس وبعض الدول الأخرى في الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بهدف خلق توازن عالمي جديد للقوى". وأضافت** أن **"ما نشهده الآن هو تطوير (روسيا) لطرق تجارية بديلة وأنظمة دفع ومناطق معفاة من الرسوم الجمركية تلتف على العقوبات وتفلت من آليات السيطرة الغربية".**

وشددت الدكتورة كيركهام على أن **"العامل الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للغرب هو أن اعتماده المفرط على الامتثال للعقوبات، على المدى الطويل، سيؤدي إلى تقويض الآليات ذاتها التي تعمل من خلالها العقوبات بفعالية؛ أي هيمنة الدولار والسيطرة على سلاسل التوريد". وبحسب ديلي ميل: يزعم أنصار نظام العقوبات الغربي** أن القوة الاقتصادية الحالية التي تتمتع بها روسيا لن تدوم، ويزعمون أن التأثير الحقيقي سوف يكون محسوسا في الأشهر والسنوات المقبلة مع استمرار الحرب. **لكن خبراء الحروب الاقتصادية يشككون في ذلك، قائلين إن روسيا بدأت في الأشهر الأخيرة في تعزيز أوجه القصور لديها والتي كان من المتوقع أن تستفيد منها العقوبات.**

ورأت افتتاحية الخليج الإماراتية: مأزق استراتيجي في أوكرانيا، أنّ هناك مؤشرات عديدة، تؤكد أن الصراع الدائر بين روسيا والقوى الغربية في أوكرانيا يتجه إلى الأسوأ، مع تراجع المساعي لإنهاء الحرب وإرساء السلام. وبدا الهجوم الإرهابي الأخير، الذي هزّ قاعة للحفلات في مجمع كروكوس التجاري بموسكو، **مثلاً قادحاً إضافياً للتصعيد، في ظل اتهامات روسية لأوكرانيا وحليفتيها**

الولايات المتحدة وبريطانيا، بالوقوف وراء تلك العملية الدامية... وبعد أن تعهد الرئيس بوتين بأن بلاده ستلاحق كل المتورطين في هجوم كروكوس أينما كانوا، طالبت الخارجية الروسية رسمياً سلطات كييف باعتقال وتسليم جميع المتورطين في الهجمات الإرهابية ضد روسيا، بما في ذلك رئيس جهاز الأمن الأوكراني فاسيلي ماليوك؛ وهذا التطور كان متوقعاً، وسبق لمسؤولين غربيين، وخصوصاً أمريكيين، أن حذروا منه، وحاولوا قدر الجهد إبعاد الشبهة عن كييف، خشية تصعيد يخرج عن السيطرة، بعد أكثر من عامين على تفجره.

وأضافت الخليج: بات الوضع أكثر تعقيداً، في ظل تخبط غربي، يسعى بكل السبل إلى تجميد الصراع في ضوء تعذر الحسم العسكري الناجز لصالح أوكرانيا، ويتوازى هذا القلق المستبد بأوروبا، على وجه التحديد، مع انكفاء الدور الأمريكي تحت ضغط الانتخابات الرئاسية المقبلة والخلافات العميقة بين الديمقراطيين والجمهوريين، حول المساعدات المقدمة إلى كييف؛ في غياب الدعم الأمريكي الحيوي، باتت القوات الأوكرانية فاقدة للسند. أما أوروبا فقد بدت في مأزق استراتيجي يكشف في كل يوم عن وجه جديد؛ أدرك القادة الأوروبيون أن كل الدعم الذي قدموه إلى كييف لم يحقق لها النصر البائن على روسيا، **وبينما يسود الحذر الشديد ألمانيا، تحاول فرنسا أخذ زمام المبادرة، وبعد تلويح ماكرون باحتمال التدخل المباشر، تبين أن ذلك التوجه أشبه بعملية انتحارية لن تحقق المطلوب منها، دون الدخول في صراع أوسع، وهو ما حذر منه رئيس الوزراء البولندي، المناوئ لموسكو، عندما نبه إلى أن الوضع العام في أوروبا أشبه بحقبة ما قبل حرب كبرى، ومما يعطي هذا الموقف وجاهة وخطورة، أنه ينطبق تماماً على واقع الحال، إلا إذا حدثت معجزة، وتغلبت الحكمة على التهور، والدفع إلى التصعيد غير المحسوب.**

الطلاق بين الولايات المتحدة والصين مستحيل..؟!!

أكد مجلس تحرير واشنطن بوست، من خلال دراسة اقتصادية أن الانفصال بين الولايات المتحدة والصين يكاد يكون مستحيلا ونتيجته كارثية. فقد تبنى القادة الأمريكيون خطابًا وسياسات تهدف إلى فصل الولايات المتحدة عن الأسواق الصينية والسلع منخفضة التكلفة وسلاسل التوريد. ويطلق على المساعي الرامية إلى الفصل بين أكبر اقتصادين في العالم اسم الانفصال، ويستخدم آخرون مصطلحات **"التخلص من المخاطر"؛ لكن هل ينبغي للأمريكيين أن يريدوا ذلك؟**

وأجابت الصحيفة: زادت صادرات الولايات المتحدة من السلع إلى الصين بنسبة ضئيلة بلغت ١.٢% في عام ٢٠٢٢، وهو معدل نمو أقل بكثير على أساس سنوي مقارنة بأسواق التصدير الأمريكية الأخرى. وارتفع نمو التجارة إلى كندا بنسبة ١٥% وإلى المكسيك بنسبة ١٧%. **ومع ذلك، فإن ما**

يقرب من ١٥٠ مليار دولار من البضائع المشحونة إلى الصين لا تزال تمثل رقماً قياسياً. لذلك لا يزال الأمريكيون يبيعون الكثير للصين. ولكن: ما هي السلع التي يبيعها الأمريكيون للصين؟

وأوضحت الصحيفة: إذا خمنت البذور الزيتية والحبوب – فول الصويا والقمح والذرة – فقد كنت على حق في الأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢. ففي عام ٢٠٢٢، وصلت مبيعات البذور الزيتية والحبوب إلى مستوى قياسي بلغ ٢٥.٤ مليار دولار، مقارنة بـ ٢١.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١. لكن وفي عام ٢٠٢٣، خرجت البذور الزيتية والحبوب من قائمة التصدير الأولى بسبب الوقود والزيوت ومنتجات التقطير التي قفزت إلى ١٩.٧ مليار دولار، مقارنة بـ ١٣.٥ مليار دولار في العام السابق. وتلقت المنتجات الزراعية الأمريكية ضربة قوية في عام ٢٠٢٣ مع تباطؤ الصين في مشترياتها.

وتابعت الصحيفة: كانت ولاية لون ستار بانتظام أكبر مصدر للسلع إلى الصين – بنحو ٢١.٨ مليار دولار من البضائع في عام ٢٠٢٢. وعلى رأس قائمة الصادرات النفط والغاز، تليها المواد الكيميائية الأساسية. وشكلت الصين ٥% من صادرات السلع العالمية لتكساس في عام ٢٠٢٢، ويبدو أن عام ٢٠٢٣ سيكون مشابهًا. ولكن إلى جانب بيع السلع، تعد الولايات المتحدة أيضًا موردًا ضخمًا للخدمات، والصين سوقًا رئيسية؛ يمكن أن تشمل الخدمات كل شيء بدءًا من استشارات الأعمال إلى الخدمات المالية، ومن التعليم إلى خدمات السفر إلى خدمات الشحن الجوي والموانئ؛

كل هؤلاء الطلاب الصينيون الذين ينفقون أموالهم في المدارس الأمريكية - الرسوم الدراسية، والإيجار، والإنفاق العام - يعدون بمثابة "تصدير" أمريكي للصين. وتعرض هذا القطاع لضربة قوية خلال جائحة فيروس كورونا، عندما توقف السفر إلى حد كبير بين البلدين. لكن الطلاب الصينيين ما زالوا يشكلون الفئة الأكبر من الطلاب الدوليين القادمين إلى الولايات المتحدة للدراسة. والولايات التي تستفيد أكثر من غيرها هي كاليفورنيا ونيويورك وماساتشوستس: لذا فإن التجارة مع الصين لا تزال كبيرة، رغم تأخرها عن المكسيك وكندا في ترتيب الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. ولكن هل كل هذه التجارة تخلق فرص عمل في هذا البلد حقًا؟

وبحسب الصحيفة، يقول مجلس الأعمال الأمريكي الصيني إن ولاية كاليفورنيا لديها وظائف تدعمها الصادرات إلى الصين أكثر من أي ولاية أخرى؛ تصدر كاليفورنيا كل شيء من الآلات الصناعية إلى الفواكه والمكسرات إلى الأدوية؛ كما تعد كاليفورنيا مستفيدًا كبيرًا من صادرات الخدمات إلى الصين. لكن الصادرات إلى الصين تدعم أيضًا عددًا كبيرًا من الوظائف الزراعية وتربية الماشية في قلب الولايات المتحدة، بما في ذلك أماكن مثل كانساس ونبراسكا وداكوتا الشمالية وداكوتا الجنوبية،

بالإضافة إلى تكساس. وهذا التحليل، بطبيعة الحال، لا يذكر حتى الفوائد التي توفرها السلع الصينية منخفضة السعر للمستهلكين الأميركيين.

واعتبرت الواشنطن بوست أن الاقتصادين الأمريكي والصيني متشابكان ومترابطان، ومن المقدر أن يظلا كذلك لبعض الوقت. وتحتاج الصين إلى الوصول إلى السوق الأمريكية الواسعة لصادراتها؛ وقد يزداد ذلك مع تطلع الصين إلى إرسال المزيد من السلع إلى الخارج بينما تعاني من ضعف الطلب المحلي. وعلى نحو مماثل، تظل الصين سوقا بالغة الأهمية للصادرات الأمريكية، لاسيما للمناطق الزراعية. وتمتلك الصين أيضًا حوالي تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية، والحديث عن محاولة الفصل أو فك الارتباط بين الاثنين هو مغالطة. وحتى لو أمكن فصل الاقتصادين، فإن النتيجة ستكون كارثية لكليهما.

هذا لا يعني أن العلاقة لا تتغير؛ يحاول كلا البلدين الحد من مخاطر الاعتماد المفرط على بعضهما بعضا في المجالات التي تعتبر بالغة مهمة لأمنهما الوطني؛ يقال إن الصين تحاول استبدال البرمجيات الأمريكية بتكنولوجيا محلية في الشركات المملوكة للدولة، كجزء من حملة الرئيس شي جينبينغ لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛ يريد شي أيضًا تقليل اعتماد الصين على مصادر الغذاء الأجنبية، وخاصة الأمريكية؛ بدوره، قام بايدن بتقييد بيع التكنولوجيا الأمريكية الحساسة للصين، بما في ذلك رقائق الكمبيوتر المتقدمة ومعدات صناعة الرقائق. وتشتري الشركات الأمريكية كميات أقل من الصين، رغم أن الحجم الحقيقي لهذا الانخفاض غير واضح.

وأردفت الصحيفة أن "إزالة المخاطر" فيما يتعلق بمخاوف أمنية وطنية محددة أمر معقول، طالما أنه لا يفعل أكثر من اللازم للحد من نقاط الضعف الأمنية الحقيقية؛ ولا ينبغي لقادة الولايات المتحدة أن يستغلوا هذا كفرصة لعزل الاقتصاد الأمريكي عن المنافسة، ورفع الأسعار للمستهلكين الأمريكيين لصالح مجموعات ضيقة من الشركات المحلية، وتعزيز حرب تجارية من شأنها معاقبة المصدرين الأمريكيين. وينبغي للقادة الأميركيين والأميركيين عموما أن ينسوا مسألة الطلاق الكامل، فهذا مستحيل لأن الجانبين يحتاجان إلى بعضهما..!!

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.